

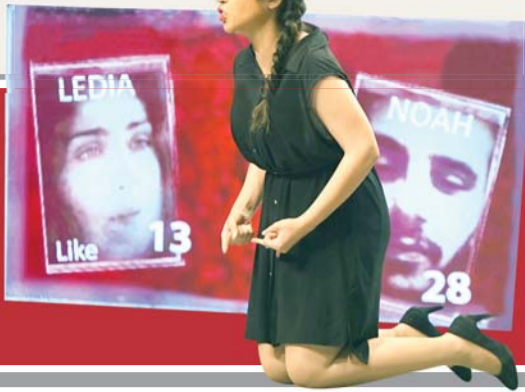
حرب الرسائل السياسية  
تزيد الفجوة بين المدنيين  
والعسكريين في السودان

6.2 كاص



ضحايا عصابات الإنترنت  
يدورون على مسرح دمشق

14 كاص



انتفاضة العراق  
تصل  
إلى كردستان

3 كاص



# العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الثلاثاء 25/08/2020

06 محرم 1441

السنة 43 العدد 11800

Tuesday 25/08/2020

43rd Year, Issue 11800



## قمع الاحتجاجات يسقط شعارات حماية الديمقراطية والدولة المدنية في طرابلس

### الميليشيات تطلق النار في وجه المحتجين على الفساد وتدهور الأوضاع المعيشية



طرابلس تضم شرارة الانتفاضة ضد حكومة الميليشيات

أثار موجة من السخرية والاستهزاء على مواقع التواصل الاجتماعي حيث استغرب المتابعون لجوء باشاغا، الذي يقدم نفسه وصيا على "ثورة 17 فبراير" وحاميا للدولة المدنية، إلى الأساليب والحجج التي سبق أن استخدمها نظام العقيد الراحل معمر القذافي في بداية الانتفاضة التي أطاحت به مطلع 2011. ولم يتوقف باشاغا المعروف بدمويته طيلة أكثر من سنة عن اتهام الجيش السورييين الذين جاءت بهم تركيا في قمع الاحتجاجات. وقال الليبي علي أوحيدة على صفحته في تويتر "إن بداية حملة الاعتقالات في طرابلس مؤشر خطير يعني أن باشاغا اختار نهج التصعيد والقمع المنظم". وكتب فتحي باشاغا في تغريدة أن "الذين ظهروا بمظهر رجال الأمن هم مجموعة خارجة عن القانون أطلقت النار". وأكدت وزارة الداخلية مساء الأحد في بيان أنها قامت بتأمين وحماية التظاهرة، مشيرة إلى أنها رصدت "الأشخاص المندسين وتم التعرف عليهم لضبطهم وهم ليسوا عناصر شرطة ولا يتبعون لوزارة الداخلية"، وهو ما

تقضي لمواجهة الأزمة المالية التي تسبب فيها وقف تصدير النفط احتجاجا على استخدام عائداته في تمويل الحرب وتسيدي أجور المرتزقة السوريين. وتواترت الأنباء على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن تنفيذ ميليشيا "النواصي" التابعة لوزارة الداخلية حملة اعتقالات شملت عددا من المحتجين، في حين تحدثت بعض الحسابات عن استعانة حكومة الوفاق بالمرتزقة السوريين الذين جاءت بهم تركيا في قمع الاحتجاجات. وقال الليبي علي أوحيدة على صفحته في تويتر "إن بداية حملة الاعتقالات في طرابلس مؤشر خطير يعني أن باشاغا اختار نهج التصعيد والقمع المنظم". وكتب فتحي باشاغا في تغريدة أن "الذين ظهروا بمظهر رجال الأمن هم مجموعة خارجة عن القانون أطلقت النار". وأكدت وزارة الداخلية مساء الأحد في بيان أنها قامت بتأمين وحماية التظاهرة، مشيرة إلى أنها رصدت "الأشخاص المندسين وتم التعرف عليهم لضبطهم وهم ليسوا عناصر شرطة ولا يتبعون لوزارة الداخلية"، وهو ما

وقبل بدء التظاهرة كتب محمد البريكي، أحد النشطاء المشرفين على تنظيم التظاهرة عبر مجموعة "حراك 23/8" على فيسبوك، إرشادات تنظيمية للمشاركين شملت أماكن التجمع والانطلاق نحو ميدان الشهداء بمناطق العاصمة. وطالب البريكي من الشباب المشاركين في التظاهرة بارتداء اللون الأبيض الذي يعبر عن السلام، واتخاذ الإجراءات الوقائية وخاصة ارتداء الكمامات. وتأتي هذه المظاهرات استكمالاً لحالة الغليان التي تشهدها المنطقة الغربية منذ أيام حيث اندلعت مظاهرات، في من منها صبراته والزاوية وصرمان؛ احتجاجا على تردي الوضع المعيشي وغياب الأسعار وانعدام السيولة النقدية ونقص فرص العمل، إضافة إلى رفض إجراءات وزارة مالية حكومة الوفاق التي تقضي بخمس ربع رواتب العاملين في الدولة كإجراء



علي أوحيدة

حملة الاعتقالات مؤثر خطير يعني أن باشاغا اختار التصعيد والقمع

## إرباك «اتفاق الرياض» يطغى على تشكيل الحكومة اليمنية

عدن - تستمر في العاصمة السعودية الرياض مشاورات تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة وفقا لاتفاق الرياض الموقع بين "الشرعية" والمجلس الانتقالي الجنوبي في ظل تصعيد متزامن في عدد من المحافظات المحررة، تشير مصادر من المجلس الانتقالي ونصار قطر في الحكومة يقفان خلفه. وشهدت العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، مساء الأحد، اشتباكات عنيفة في مديرية المنصورة، بين قوات أمنية وعناصر مسلحة هاجمت دورية تابعة للحزام الأمني. وفيما تشير مصادر إلى أن المواجهات جاءت نتيجة تحرك خلايا أمنية عملت منذ سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن في أغسطس الماضي - على إشارة التوتيرات في عدد من مناطق المدينة، أشار بيان صادر عن إدارة أمن عدن إلى أن الاشتباكات جاءت في أعقاب قيام قوات الطوارئ التابعة لإدارة أمن عدن بحملة أمنية لاستحداث نقاط تفتيش مؤقتة، وتنفيذ دوريات ليلية لحفظ الأمن والاستقرار. وحُثف البيان عن تعرض إحدى دوريات قوات طوارئ أمن عدن في مديرية المنصورة، لهجوم مسلح من قبل مجهولين. وتوعدت إدارة أمن عدن بأنها "ستضرب بيد من حديد كل من يسعى لزعزعة الأمن والاستقرار، ولن تتهاون في التعامل مع تلك العناصر التخريبية". وتزامنت الاشتباكات التي شهدتها عدن مع تجدد المواجهات في محافظة أبين بين القوات الحكومية المدعومة من عناصر الإخوان وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، إلى جانب تصعيد إخواني ممول من قطر في جنوب محافظة تعز (شمال عدن). وتحدثت مصادر متطابقة عن حملة ملاحقة وتنكيل واعتقال تقوم بها مجاميع مسلحة تنتمي إلى قوات الحشد الشعبي المدعومة من قطر ومحور تعز العسكري الذي يهيمن عليه حزب الإصلاح. وقامت تلك العناصر، وفقا للمصادر، بنصب النقاط الأمنية في مدينة "الترية" ومنطقة "المعاصر" وشرعت في نهب أسلحة ومعدات اللواء 35 مدرع واعتقال العشرات من ضباط ومنتسبي اللواء بعد يوم واحد من تمكن ضباط موال للإخوان من استلام قيادة اللواء خلفا للعميد عدنان الحمادي الذي كشفت تحقيقات انفردت بنشرها "العرب"

## تضارب مواقف الأحزاب من حكومة «الأمر الواقع» في تونس

### شبح سيناريو حكومة الجملي يترصد بحكومة المشيشي

بسياسة الاستقزاز، مُحدرا من أن ذلك ستكون "حكومة هشمة، وليس لديها هوية". وبين هذا الموقف وذاك، اختارت حركة النهضة (54 مقعدا برلمانيا) اللعب على الحبال في مناورة مكشوفة، حيث قال رئيسها راشد الغنوشي إن حركته "ضد تشكيل حكومة كفاءات مطلقا ومبدئيا باعتبارها مسألة مجانية للديمقراطية وبعثا بالاستحقاق الانتخابي ونتائج". لكنه أبقى الباب مفتوحا أمام إمكانية مراجعة هذا الموقف، عندما قال إن "هذا الموقف أولي بانتظار قرار مجلس الشورى الذي سيُعد مساء الاثنين لتحديد الموقف النهائي من هذه المسألة".

وساهمت حركة اللقاءات الثنائية بين المشيشي والأحزاب السياسية المعنية بملف تشكيل الحكومة التي جرت خلال الـ 48 ساعة الماضية، في جعل هذا السيناريو مُرشحا لأن يتكرر من جديد، حيث انتهت إلى نقطة بدايتها. ويتضح ذلك من خلال إعلان حزب التيار الديمقراطي (22 مقعدا برلمانيا) عن رفضه منح الثقة للحكومة الجديدة، لأنها بحسب رئيس



مصطفى بن أحمد  
حكومة المشيشي  
لن تكون أفضل من الحكومات السابقة

للحكومة الجديدة، والمؤيدة لها، وسط غموض وانقسام يُنذران بتغييرات جذرية في خارطة التحالفات السياسية، ولم تتمكن تحركات ربع الساعة الأخير من تبديدهما بما يفتح ثغرة قد تنتهي بتغيير المواقف نحو استبعاد شبح سيناريو حكومة الحبيب الجملي الذي بات يُلاحق المشيشي، ويترصد بتشكيكه حكومته. وفشل الحبيب الجملي، الذي كلفته حركة النهضة الإسلامية بتشكيل الحكومة على قاعدة نتائج انتخابات عام 2019، في نيل ثقة البرلمان، خلال جلسة عامة عُقدت في العاشر من يناير الماضي، حيث حصل على ثقة 72 نائبا فقط، مقابل معارضة 134 آخرين واحتفاظ 3 نواب باصواتهم.

من جانبه قال النائب البرلماني مصطفى بن أحمد، القيادي في حزب تحيا تونس (10 مقاعد برلمانية)، لـ "العرب"، إن حربه سبق له أن أعلن في وقت سابق عن دعمه للمشيشي، وهو بذلك سيُصوت من حيث المبدأ لصالح منح الثقة للحكومة المشيشي، بانتظار الاطلاع على تشكيلها وبرنامجها. واعتبر مصطفى بن أحمد أن من ينتظر أن تكون الحكومة القادمة أفضل من الحكومات السابقة "إما وهم أو كذب على نفسه وعلى الناس، لأن الكل يعرف أن الحكومة القادمة ستكون وليدة عوامل الفشل الحزبي وهزلة القانون الانتخابي ومطببات دستور 2014". ومع ذلك، تتالت المواقف الرافضة